

الحركة السياسية الفلسطينية

مهند عبد الحميد *

الصراع على "فتح"

مقدمة

الشرعية الفلسطينية لها عنوان واحد هو منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.)، وهذه حقيقة يقر بها النظام الدولي والعربي والمنظومات الإقليمية المتعددة، ولا ينكرها المعارضون علناً وصراحة. إن تمثيل المنظمة في مرحلة الصعود الوطني التي امتدت حتى حرب الخليج الأولى في سنة ١٩٩١ كان أكثر انسجاماً على صعيد داخلي فلسطيني باعتبارها حركة تحرر أقرب إلى جبهة وطنية متحدة، أما تمثيلها بعد إبرام اتفاق أوسلو وتأسيس السلطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة فكان مرتبكاً ومأزوماً داخلياً، وأكثر انسجاماً على صعيد إقليمي ودولي. فالتمثيل بعد مسلسل التحولات، وفي أثناء الأزمة، لم يبطل مفعوله، ذلك بأن تحول المنظمة إلى نظام شبيه بالنظام العربي وجزء منه، لا يفقدها الصفة التمثيلية، شأنها في ذلك شأن الطابع التمثيلي للأنظمة العربية، كما أن المنظمة التي تحولت إلى نظام وتجاوزت الشرعية الثورية هي ممثل شرعي بوجود إصلاح ومن دونه، ما لم تحدث ثورة جديدة تشطب المعادلات السابقة وتصوغ علاقات جديدة وتنتزع اعترافاً دولياً

(* كاتب وصحافي مقيم في رام الله.

واقليمياً جديداً.

حركة "فتح" كانت الطرف المقرر في سياسة المنظمة وتركيباتها في المرحلتين التاريخيتين على حد سواء، وقد اقترنت بالتغيرات والتحولات التي شهدتها المنظمة بالتحولات داخل حركة "فتح"، فمن يرغب في التأثير في القرار الفلسطيني عليه أخذ "فتح" بعين الاعتبار. وعندما أراد النظام الدولي إعطاء السلطة مكانة أكبر وأكثر أهمية من مكانة المنظمة، جرى ذلك عبر إغراق "فتح" في السلطة وعلاقاتها الجديدة. وكان تنظيم "فتح" في موقع الاستهداف من أجل أهداف كبيرة وصغيرة ومتباينة للمتدخلين، بدءاً من القبول بحل سياسي، مروراً بتغيير مناهج دراسية وتطبيع أمني مع دولة الاحتلال، ووصولاً إلى تحولات سياسية واقتصادية وثقافية ومجتمعية. فالقوى جميعها تحاول أن يكون لها حصة في هذا التنظيم الذي يعيش أزمة بنيوية، مستخدمة الضغوط والإغراءات للتأثير في حركة "فتح"، لكن "فتح" لا تشتغل على حالها.

ومنذ بداية التأسيس، امتلكت الحركة الأمور التالية: بذور الازدهار والتراجع؛ عناصر القوة والضعف؛ الديمقراطية والاستبداد؛ الشراكة والتفرد؛ التقدم والرجعية؛ الانحياز إلى الجماهير الشعبية

● جاء بناء الكيان الوطني وتجسيده التنظيمي المستقل وحمايته إنجازاً تاريخياً للكفاح المسلح الذي كان من أكثر الأساليب فاعلية في تعبئة الشتات الفلسطيني، وقد نجح في ذلك لأنه جاء استجابة لحاجة فلسطينية متعاطمة إلى التحرر وتقرير المصير من دون وصاية أو تدخل. لكن الفصائل لم تتمكن من تطوير الثورة المسلحة إلى مستوى تحرير أجزاء من الأرض المحتلة، فقد سقط شعار "هناوي عربية"، وذوى شعار "الجبهة العربية الشعبية المشاركة في الثورة الفلسطينية"، وانكشف مأزق الكفاح المسلح المتمثل في العجز الواقعي عن تحرير فلسطين وإقامة الدولة العلمانية على كامل التراب الفلسطيني؛ عجز مكمل لعجز الدول العربية التي اعترفت بنتائج هزيمة ٦٧، وطرح هدف إزالة آثار عدوان ٦٧ بدلاً من تحرير فلسطين، واعترفت بالقرار ٢٤٢ الذي ينص على الاعتراف بحدود أمانة لدولة إسرائيل. وساهمت القيود المحلية والدولية وتحولات النظام العربي - فضلاً عن الدعم المالي - في إحداث تحول أساسي في استراتيجيا وأهداف المنظمة و"فتح" في أوائل السبعينيات من القرن العشرين. لقد كان برنامج منظمة التحرير و"فتح" في سنة ١٩٧٤ نتيجة أولى واضحة لتلك المتغيرات والتحولات، وشكلت حرب ١٩٨٢ التي أفقدت المنظمة مركزها النضالي الدولاني في الخارج ذروة هذه التحولات، وجاءت نتائجها لتسد الستارة على فصل الكفاح المسلح من الخارج من دون أن تبدد إنجازاته، وسبق ذلك خروج مصر من الصراع العربي - الإسرائيلي، وتبعه انهيار الاتحاد السوفياتي، وانفراط منظومة دول عدم الانحياز. هذه التحولات الإقليمية والدولية حرمت المنظمة من الأركان الرئيسية لاستراتيجيتها وبرنامجها،^(٢) وساهمت في اختزال دورها إلى إدارة سياسية من بعيد، في ظل ميزان قوى دولي وإقليمي لا يسمح للمنظمة بتحقيق برنامجها.

ورعاية مصالح رأس المال؛ أي، امتلكت "فتح" الشيء ونقيضه كأى ظاهرة وكائن حي، فهي لم تتبنّ أيديولوجيا محددة ولا نظاماً حزبياً شمولياً، وإنما طرحت نفسها كحركة جماهيرية تشبه الشعب الفلسطيني بتنوعه وتناقضاته.

رافعة الكفاح المسلح

في ستينيات القرن الماضي اقترب الشعب الفلسطيني الموزع على عدة تجمعات من استعادة القدرة اللازمة على توليد نشاطه السياسي العلني الخاص به، وعلى دعم حركة وطنية مستقلة،^(١) وخصوصاً بعد انهيار الأمل الفلسطيني المعلق على القومية العربية بفعل هزيمة ٦٧. لقد تصدرت الحركات الفدائية المشهد بزعامة "فتح" التي هي التنظيم الرئيسي المبادر إلى الكفاح المسلح الذي هو رافعة التغيير الكبرى. وبفعل الكفاح المسلح الذي جرى التعامل معه، في المرحلة الأولى، كأسلوب وحيد (حصري) وبعدها كأسلوب رئيسي، تحققت إنجازات كبيرة، أبرزها^(٢):

● الربط بين الكفاح المسلح والهوية الوطنية والإرادة الفلسطينية المستقلة، وبين التحول الفعلي من شعب لاجئ إلى شعب يقرر مصيره من خلال المقاومة.

● ترسيخ الكيان الفلسطيني من خلال ازدهار مؤسسات قاعدية وشبه حكومية، وإبرام اتفاقات مع حكومات عربية كرست حضوراً فلسطينياً مستقلاً، واستخدمت الأراضي العربية في مقاومة إسرائيل.

● مأسسة سياسة دولانية، وترسيخ إقدام النخبة السياسية الجديدة، كطبقة تتشكل من مختلف التنظيمات، عنصراً في عملية البناء الدولاني، وإيجاد قنوات للمشاركة الجماهيرية في السياسة الوطنية كالمجلس الوطني والاتحادات الشعبية والنقابات والمنظمات الجماهيرية.

بفعل ذلك، تراجع الهدف المركزي للوطنية الفلسطينية إلى إقامة دولة في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وانتقل مركز النضال الوطني إلى تلك الأراضي، وأصبح شكل النضال الرئيسي هو الشكل الجماهيري السلمي والانتفاضة الشعبية.

والسؤال هنا يدور حول حساسية قيادة المنظمة و"فتح" تجاه المتغيرات الإقليمية والدولية، واستجابتها السياسية والعملية لها: هل عبرت الاستجابة عن مصلحة ضيقة للفئة المتنفة وحلفائها من الشرائح الاجتماعية، أم أن هذه الاستجابة تتقاطع مع المصلحة الوطنية وتحاول تلبية حدها الأدنى على الأقل؟ إن انسداد جميع المنافذ أمام الكفاح المسلح من خارج فلسطين، وتغيير أشكال النضال، مسألتان لا تحتاجان إلى كثير من الجدل، والدليل على ذلك هو عدم قدرة فصائل المعارضة على مواصلة الكفاح المسلح من الخارج، عوضاً عن فشلها في طرح بديل نظري وعملي لتجاوز المأزق. أمّا فيما يتعلق بالمقاومة المسلحة من الداخل، وخصوصاً التفجيرات ضد أهداف مدنية إسرائيلية والقصف المتبادل في محاور التماس، فإن ميزان الربح والخسارة كان مختلاً بشكل فادح لمصلحة الشق الثاني (الخسارة)، إلا إذا انطلقنا من مصالح فنوية. فللحركة الإسلامية استخداماتها للمقاومة أيضاً، لكنها تختلف في الأهداف عن استخدامات "فتح" والمنظمة، كإبراز الهوية الإسلامية بديلاً من الهوية الوطنية، ومأسسة دولانية لترسيخ الإمارة الإسلامية، ومحاولة انتزاع التمثيل السياسي من المنظمة، وإفشال الحل السياسي الذي تسعى له المنظمة. أمّا الإنجازات التي حققتها الحركة الإسلامية ممثلة في حركة "حماس" فبقية في إطار فنوي، وجاءت في سياق شق الحركة السياسية وانقسام الشعب.

لقد ارتكبت قيادة حركة "فتح" والمنظمة

خطأين فادحين، الأول: الاستدراج من جانب سلطات الاحتلال لتحويل الانتفاضة الثانية من انتفاضة جماهيرية سلمية - زحف آلاف وعشرات الآلاف من المواطنين نحو المستعمرات، وخصوصاً في قطاع غزة - إلى انتفاضة مسلحة غير متكافئة أبداً مع جيش الاحتلال، أي الدخول في مواجهة مع أهم مصادر قوة الاحتلال، ومع استخدامه القوة العسكرية بحرية. وجاءت هذه الاستراتيجية نقيضاً لما اعتمد في الانتفاضة الأولى التي حيدت القوة العسكرية الغاشمة، وفرضت أشكالاً شعبية من المواجهة في غير مصلحة دولة الاحتلال وألته العسكرية. وهنا تجلى عجز القيادة عن فهم حدود العنف، وعدم تثقيف الشعب بأخطاره، وباستخداماته المغلوط فيها، وبأهمية اعتماد كفاح شعبي غير مسلح.^(٤)

أمّا الخطأ الثاني، فمحاكاة عمليات التفجير التي بادرت إليها حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي ضد أهداف مدنية في العمق الإسرائيلي، وذلك حين انضمت كتائب الأقصى الفتاوية إلى هذا النوع من العمليات. وكانت النتائج شديدة الوطأة، ولا سيما بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن الإرهابية، إذ كان من نتائجه خسارة التضامن العالمي، وجرى دمج النضال الفلسطيني برمته في الإرهاب الدولي، ووجدت الحكومة الإسرائيلية في هذا الموقف غطاء لبطشها وذريعة لإعادة احتلال مدن الضفة، ومضاعفة الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري. وساهم هذا النوع من العمليات في توحيد المجتمع الإسرائيلي تحت قيادة شارون، وفي تعاطف الرأي العام الدولي مع إسرائيل التي أعادت إلى الأذهان في خطابها الإعلامي "خطر إبادة اليهود" والعداء لليهود بصفتهم يهوداً.^(٥) لقد جاءت استراتيجية الانتفاضة الثانية متعاكسة مع استراتيجية الانتفاضة الأولى وأهدافها ونتائجها، وهنا يمكن القول إن القيادة السياسية، وخصوصاً

بفعل ذلك، تراجع الهدف المركزي للوطنية الفلسطينية إلى إقامة دولة في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وانتقل مركز النضال الوطني إلى تلك الأراضي، وأصبح شكل النضال الرئيسي هو الشكل الجماهيري السلمي والانتفاضة الشعبية.

والسؤال هنا يدور حول حساسية قيادة المنظمة و"فتح" تجاه المتغيرات الإقليمية والدولية، واستجابتها السياسية والعملية لها: هل عبرت الاستجابة عن مصلحة ضيقة للفئة المتنفة وحلفائها من الشرائح الاجتماعية، أم أن هذه الاستجابة تتقاطع مع المصلحة الوطنية وتحاول تلبية حدها الأدنى على الأقل؟ إن انسداد جميع المنافذ أمام الكفاح المسلح من خارج فلسطين، وتغيير أشكال النضال، مسألتان لا تحتاجان إلى كثير من الجدل، والدليل على ذلك هو عدم قدرة فصائل المعارضة على مواصلة الكفاح المسلح من الخارج، عوضاً عن فشلها في طرح بديل نظري وعملي لتجاوز المأزق. أمّا فيما يتعلق بالمقاومة المسلحة من الداخل، وخصوصاً التفجيرات ضد أهداف مدنية إسرائيلية والقصف المتبادل في محاور التماس، فإن ميزان الربح والخسارة كان مختلاً بشكل فادح لمصلحة الشق الثاني (الخسارة)، إلا إذا انطلقنا من مصالح فنوية. فللحركة الإسلامية استخداماتها للمقاومة أيضاً، لكنها تختلف في الأهداف عن استخدامات "فتح" والمنظمة، كإبراز الهوية الإسلامية بديلاً من الهوية الوطنية، ومأسسة دولانية لترسيخ الإمارة الإسلامية، ومحاولة انتزاع التمثيل السياسي من المنظمة، وإفشال الحل السياسي الذي تسعى له المنظمة. أمّا الإنجازات التي حققتها الحركة الإسلامية ممثلة في حركة "حماس" فبقية في إطار فنوي، وجاءت في سياق شق الحركة السياسية وانقسام الشعب.

لقد ارتكبت قيادة حركة "فتح" والمنظمة

التي التقطت حاجة الشعب إلى الخروج من وصاية النظام العربي، وإلى مشاركته في تقرير مصيره وبلورة هويته وكيانه الوطني، وعملت على تحقيق ذلك. لقد تحررت المجموعة المؤسسة لحركة "فتح" من إرثها في حركة الإخوان المسلمين، وطرحت الهوية الوطنية الجامعة التي تتضمن الدين، ضامنة بذلك الالتقاء مع جميع فئات المجتمع وطبقاته، وتلك من مآثرتها، وهو ما لم تفعله "حماس" عندما قدمت الهوية الدينية على الهوية الوطنية. وكان ينقص قيادة "فتح" المعرفة المباشرة بالثقافة والفكر والمجتمع الغربي والسياسة الدولية إذا ما قورنت بحركات تحرر كفييتنام والجزائر وقوى ثورية أخرى. كما أن علاقتها بالفكر العربي والفلسطيني لم تكن متعمقة، وبقيت الغلبة للسياسة الوطنية الخالصة ذات الطابع الانتقائي المرتجل والمحافظ تجاه الصراع الاجتماعي، وكان الكفاح المسلح أكثر الأساليب فاعلية في تعبئة الشتات الفلسطيني، وقد حال ذلك كله دون قيام مشروع تحويلي اجتماعي.^(٧)

إن غياب الهوية الفكرية لتنظيم "فتح" دفع اتجاهات فكرية متنوعة إلى الانتماء إليها، فدخلها قوميون وماركسيون وإسلاميون وليبراليون اتحدوا جميعاً على هدف التحرر الوطني في إطار التعدد والوحدة والتوازن بين مصالح متنافسة.^(٨) لقد حاول مثقفو "فتح" تحويلها إلى حركة ثورية على النمط الفييتنامي أو الغيفاري أو الماوي، وبعضهم اعتمد النموذج السوفياتي التقليدي من دون أن يعرضوا وحدة الحركة للانقسام. وعلى الرغم من إخفاق تلك المحاولات، فإن التعدد الفكري ساد في السبعينيات والثمانينيات، وشكل النقد والسجال عاملي إثراء لتجربة "فتح"، وخصوصاً في ظل وجود "مركز أبحاث" نجح في استقطاب كفاءات فكرية وثقافية عربية وفلسطينية، وأغنى المستوى السياسي بالفكر والمعرفة. وفي هذا

قيادة "فتح"، فقدت حساسيتها الواعية للمتغيرات العالمية ولشروط الصراع مع الاحتلال من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧.

ولم يتوقف مؤتمر "فتح" ٢٠٠٩ عند استراتيجيا محددة للنضال الوطني، وإنما طرح مواقف مبدئية عامة لا تغني ولا تسمن من جوع، كالقول: "نحتفظ بحق متابعة المقاومة المشروعة التي يقرها القانون الدولي"، وإذا لم تتقدم المفاوضات فإن المتحدثين في المؤتمر يعدون بإعلان الكفاح الشعبي السلمي، وجرى عرض نموذج بلعين من باب الاستهلاك الإعلامي. وطرح المؤتمر مواقف غير ملزمة لأنها لم ترتبط بخطط وآليات ومقومات عمل (استراتيجية)، وتوزع تنظيم "فتح" ما قبل المؤتمر وما بعده على مجموعة مواقف غير مبالية كموقف انتظار المفاوضات وهو موقف أكثرى، وموقف الشروع في النضال الجماهيري في مواقع التماس اشتراكاً مع منظمات ونخب وأفراد. وبهذا، فإن الساحة الفلسطينية تركت كي تتقاسم الأدوار كيفما اتفق: المنظمة للمفاوضات، و"حماس" للمقاومة، و"فتح" للكفاح الشعبي.^(٩) ولا ننسى حكومة د. فياض لبناء الدولة، والحكومة المقالة لحماية الفضيلة في المجتمع. وفي واقع الحال، فإن مفاوضات من دون أفق، ومقاومة مع وقف التنفيذ، وكفاحاً شعبياً بلا منظمات وأطر - بلا شعب - وبناء دولة من دون المس بالفساد الإداري والمالي والبيروقراطية المتهتكة، كلها يشكل المأزق الفلسطيني.

افتقار حركة "فتح" إلى فكر

سياسي معمق

هوية وكيان وبناء دولاني، هي إنجازات تاريخية، لكنها لم تُسند بفكر سياسي لدى قيادة "فتح" وكادرها الرئيسي، تلك القيادة

إن هزيمة الكفاح المسلح من الخارج أدت إلى اتباع استراتيجية البحث عن حل سياسي بمعزل عن الحركة الجماهيرية والحلفاء في إطار المنظمة. وكان التجسيد العملي لتلك الاستراتيجية بعد الخروج من لبنان: إبرام اتفاق عمان بين المنظمة والحكومة الأردنية: الانفتاح على النظام المصري بعد أعوام قليلة من توقيع اتفاق كامب ديفيد بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية؛ فتح قنوات مع قوى ليبرالية ويسارية إسرائيلية تؤيد الحل عبر المنظمة. صحيح أن مركز النضال الوطني انتقل إلى الوطن المحتل، وسجل انحيازاً متعاضماً نحو النضال السلمي، غير أنه لم يندمج في استراتيجية وبرنامج وطني إلا في أثناء الانتفاضة الأولى، وتحديداً في برنامج إعلان الاستقلال في سنة ١٩٨٨. فالبرامج التي تقدمها دورات المجالس الوطنية كانت في واد، والجسم التنظيمي (القاعدة الواسعة) في واد آخر: فبرامج "فتح" في المؤتمرين الرابع والخامس كانت على يسار البرنامج المرحلي الصادر عن المجلس الوطني، كما أن البرامج كلها الصادرة عن المجلس الوطني ومؤتمرات "فتح" لم تشكل ناضماً لعمل قاعدة "فتح" العريضة. إن غياب الفكر أتاح التعدد وأتاح في الوقت نفسه استقطاب قاعدة "فتح" وأنصارها نحو اليسار والعلمانية من جهة، ونحو اليمين والتعصب الديني من جهة أخرى. وعندما كان اليسار صاعداً تأثرت قاعدة "فتح" بأفكاره وأساليب عمله، وعندما صعدت معارضة الإسلام السياسي تأثرت قاعدة "فتح" بمواقفه ورددت شعاراته، ولا سيما في أثناء الانتفاضة الثانية.

وبعد إبرام اتفاق أوسلو وإقامة السلطة طُرح خطاب "السلام كخيار استراتيجي" من طرف قيادة "فتح": طرح كموقف ولم يتحول إلى استراتيجية توضح مبرراته ومكاسبه ومقومات العمل لتطبيقه وتناقضه مع استمرار التوسع

السياق جاءت إصدارات مركز الأبحاث، ومجلة "شؤون فلسطينية" الصادرة عن المركز، ومجلة "فلسطين الثورة"، ومجلة "صامد الاقتصادي"، وإصدارات مركز التخطيط، ومجموعة من الكتب التي ناقشت الفكر والاستراتيجية الفلسطينيين من مواقع اليسار، ولا سيما يسار "فتح"، أمثال منير شفيق وناجي علوش ومحجوب عمر وماجد أبو شرار وغيرهم، فضلاً عن المفكرين اليساريين العرب الذين اهتموا بتجربة الثورة الفلسطينية، وعولوا عليها في تغيير الواقع داخل بلادهم العربية. وشهدت تلك المرحلة نشاطاً فكرياً متنوعاً ومهماً ترك تأثيراً إيجابياً في سياسة قيادة "فتح" والمنظمة وقراراتها، غير أن التعدد الفكري النقدي انحسر بالتدرج إلى أن نصب وتوقف إنتاج الفكر، وذلك جزاء الانقسام والانسحابات والتحويلات وتوقف مركز الأبحاث عن العمل. وبهذا، فإن التعدد الفكري المنتهية فاعليته أخلى المكان لتعدد سياسي بين اتجاهات يسعى بعضها لتبني الموقف الأميركي.^(٩)

وثمة فارق جوهري بين إنتاج قيادة "فتح" والمنظمة للفكر، أو تبنيهما فكراً منتجاً، وبين التعامل البرامجاتي الانتقائي مع الفكر، ولا سيما أن الاستراتيجية المعتمدة لدى القيادة غلبت "السياسة الوطنية الخالصة - توطيداً وسيطرة - على الفكر، وأعطت العقيدة الاجتماعية دوراً هامشياً، وأعطت التعلم والتغيير وإعادة البناء مكانة متدنية".^(١٠) وهذا يعني أن هذه الاستراتيجية لها مضمون اجتماعي طبقي، وهي مفتوحة على جميع الاحتمالات، وتحديداً على احتمال الاعتماد على العوامل الخارجية - الدعم المالي والسياسي - على حساب اعتماد مشروع اجتماعي تحولي داخل المجتمع. وشيئاً فشيئاً اختلت المعادلة لمصلحة الاعتماد على العوامل الخارجية، وتقلص اعتماد القيادة على طاقات المجتمع والشعب والحلفاء الطبيعيين.

علماء بأن عدم الإجابة هي إجابة، كما أن التباس الفكر أو غيابه هما نوع من الانحياز إلى فكر معين. وبالمثل، فإن الاستنجاد بالتنظيم وأنصاره، وبالمواطنين المحيطين به في مناسبات ولحظات حرجة، لا يخلو من مغزى.

سياسة ريعية بدلاً من التعبئة الاجتماعية

عزفت قيادة "فتح" منذ البداية عن دمج الجماهير المناصرة في بنى سياسية منظمة، وفي وحدات جغرافية وروابط وظيفية تمتلك قدرة حقيقية على إنتاج الموارد المادية والسيطرة عليها، وجرى، عوضاً عن ذلك، استخدام التنظيم كقنوات لتصرف الرعاية النفعية ولترسيخ النفوذ السياسي بدلاً من استخدامه للتعبئة الجماهيرية ولتوليد الموارد. وبدأت المشكلة بتغييب أهمية الحصول على الموارد من المجتمع، وباستبدال التعبئة الاجتماعية بالرعاية الدولية، وبالعلاقات قائمة على الريع، فالبدل كان الاعتماد على تدفق المساعدات المالية الضخمة الذي عزز الاتجاه نحو السياسة الريعية. وقد ساهمت أموال الدعم في ربط الأراضي المحتلة بالمنظمة من خلال سياسة الرعاية النفعية لتأمين ولاء فئات اجتماعية واسعة نسبياً، وعمد الزعيم الراحل ياسر عرفات إلى توزيع الأموال بحرية على الأفراد في جميع الأوساط والمناطق بصيغة إعانات وعطاءات مباشرة، ونشأت شبكة واسعة غير منسقة من المستفيدين،^(١٢) وانتشرت شبكات الانتفاع المتخصصة بإرسال النفوذ والسيطرة. أمّا في الخارج، فإن أموال الدعم الخارجي ساعدت على بناء جيش من المتفرغين، وأجهزة عسكرية وإدارية وإعلامية، الأمر الذي أدى إلى تضخم جداول الرواتب، وإلى إضعاف الروح التطوعية في آن واحد.

الاستيطاني والقبضة الأمنية الإسرائيلية. لقد بقي الشعار منفصلاً عن القاعدة التنظيمية التي انغمست فئاتها العليا في أجهزة السلطة ومؤسساتها، وساد المنطق الأبوي في حقول الفكر والسياسة والتنظيم، مستبعداً فكرة التعامل مع الشعب في مختلف أماكن وجوده كميزان قوى واحد يخوض المعارك المتعددة وفقاً للأولويات والأهمية، ومن دون تعارض أو تنافر في المصالح، وغابت الرؤية أو الاستراتيجية السياسية في المراحل الأخطر.

المؤتمر السادس أبقى "فتح" من دون استراتيجية

ذهبت "فتح" إلى مؤتمرها السادس من دون وثيقة سياسية فكرية توضح للتنظيم التحولات والمواقف والتوجهات. وفي غياب الفكر والسياسة تجاهل المؤتمر محطات كبيرة، فلم يسائل المؤتمر القيادات والجنرالات الذين جلبوا الفشل تلو الفشل إلى التنظيم، وإنما ما حدث هو اشتقاق وثيقة معظمها ورد في خطاب الرئيس محمود عباس الذي ألقاه في افتتاح المؤتمر، وتضمنت أفكاراً ومواقف لم تؤدّ في معظمها إلى خلاف أو جدل. والوثيقة هي مجموعة من المواقف المبدئية غير المرتبطة ببرنامج عمل، جوهرها الارتهان للحل السياسي والدبلوماسية المنعزلة عن نضال جماهيري تنظيمي يحاول أن يؤثر ويحسن الشروط ويفتح الانسدادات ويستوعب الضغوط وفشل الحل.^(١٣) وبقيت الدبلوماسية والسياسة منفصلتين عن التنظيم والحركة الجماهيرية، وبقيت حركة "فتح" بلا استراتيجية سواء لجهة الداخل كبناء سلطة ومؤسسات في خدمة المواطنين، أو لجهة الخارج كوضع بدائل سياسية لفشل المفاوضات، ولهذا السبب لم يُخرج المؤتمر تنظيم "فتح" من مأزقه الفكري والسياسي، وبقيت أسئلة القاعدة التنظيمية من دون إجابة،

العراقي، وكانت النتيجة دخول المنظمة في أزمة مالية حادة بدأت بدفع الأثمان، أولاً بالمشاركة في مؤتمر مدريد والمفاوضات بشروط مجحفة والتورط في المفاوضات السرية التي أفضت إلى اتفاق أوسلو، وثانياً بإضعاف الهامش الاستقلالي عن النظام العربي، ولا سيما الدول النافذة فيه، وثالثاً بإضعاف النفوذ الجماهيري الذي ارتبط بالرعاية النفطية، إذ تضعفت شبكة المستفيدين والوكلاء في التجمعات الفلسطينية، وخصوصاً داخل الوطن. لقد بدأت المنظمة بدفع ثمن المال السياسي، وأخفقت في تفادي ذلك من خلال تنمية الموارد في إطار المجتمع. ويعود الإخفاق إلى خواء الفكر السياسي السائد، وإلى نمو ظاهرة الفساد التي بدأت تتغلغل بسرعة في الشريحة العليا للجهاز البيروقراطي الإداري - العسكري، الذي حوّل الاستثمارات إلى مجال للإثراء الفردي، وإلى توليد ما سُمي أمراء الثورة.

بناء عشوائى لمؤسسات السلطة

وجاء الاختبار الثاني بعد عودة المنظمة وقيادة حركة "فتح" بأجهزتها وكوادرها إلى الوطن، فحاولت قيادة التنظيم الهروب من الأزمة المالية بإدخال الأغلبية العظمى من الجهاز الإداري والعسكري والتنظيمي الذي يتشكل من عائدين ومقيمين إلى مؤسسات السلطة، وتعاملت مع مالية السلطة كمخرج للأزمة. وانعكس ذلك على بناء مؤسسات السلطة بشكل عشوائى بمعزل عن الكفاءة الفردية، وعن حاجة المجتمع، وجرى تحويل المؤسسات والأجهزة، في معظمها، إلى مجال للاستثمار الشخصي والعائلي والفتوي، واستؤنفت سياسة الرعاية النفطية بالاستناد إلى أموال السلطة. لكن مع أول تدخّل من المانحين لضبط الأمور، ولا سيما في مجال ضبط الرعاية النفطية، اختل

وبمرور الوقت، ولدت المساعدات الخارجية الضخمة بيروقراطية من النخب الجديدة خارج علاقات الإنتاج الطبيعية، وهي بيروقراطية لا تعتمد في مواردها على الشعب أو المجتمع أو حتى على اشتراكات أعضاء التنظيم والضرائب، باستثناء الضريبة التي فرضتها دول الخليج على الموظفين الفلسطينيين، الأمر الذي يفسر غياب المساءلة والمحاسبة وضعف الديمقراطية، فضلاً عن إيجاد تشوهات أثرت سلباً في المواقف السياسية. وبذلك تغيرت المعايير، فدوّت قيم الطهارة الثورية والنزاهة والزهّد والتواضع لمصلحة البذخ والفساد المالي والأخلاقي والمحسوبية والفهلوة وشراء الذم.^(١٣)

إن تدفق الأموال كان يطرح العمل على دخول أجزاء منها في دورة إنتاج داخل التجمعات الفلسطينية، وخصوصاً في المخيمات، وعلى استثمار رؤوس الأموال لتطوير موارد المجتمع الفلسطيني، وكان، بالحد الأدنى، يستدعي توظيف أموال تكفي لبقاء تنظيم "فتح" قادراً على الاستمرار بدوره السياسي الوطني المستقل، فلا يصل إلى مرحلة تضع فيها القيادة تنظيم "فتح" تحت رحمة الداعمين وسياساتهم ومواقفهم كحد أدنى ضروري. صحيح أن الواقع الفلسطيني يفتقر إلى تشكيلة اقتصادية - اجتماعية واحدة للشعب، فهناك غياب للمجتمع الواحد فضلاً عن تباين الأوضاع السياسية والاقتصادية والقانونية وحتى الثقافية لتجمعاته الرئيسية،^(١٤) إلا إن السوق في العديد من البلاد، ولا سيما الصديقة منها، تسمح بالاستثمار. وقد حدث الاستثمار فعلاً في إفريقيا وأميركا اللاتينية، وفي دول الخليج وبلاد عربية أخرى، وأقيمت مؤسسة صامد.

وجاء أول اختبار للاستقلال الاقتصادي بعد تدني تدفق الأموال النفطية وتوقفها بعد احتلال الكويت، واصطفاف قيادة المنظمة مع النظام

الفساد التي يرئسها رفيق النتشة - قيادي في "فتح" - تسمح بتتبع تلك الخيوط وصولاً إلى الاستثمارات الكبيرة. لقد باتت "فتح" الآن تحت رحمة الدعم الخارجي، وهي تتلقى أنواعاً من الدعم لبعض مراكز القوى والاتجاهات السياسية المتفهمة لأهداف المانحين في سياق الدفع نحو مواقف سياسية وحلول دون سقف البرنامج الوطني.

وهناك دعامتان أساسيتان لأي تنظيم كي يكون قادراً على الحياة والاستمرار بدوره، الأولى: الاعتماد على الذات والقدرة على تطوير الموارد بشكل مستقل؛ الثانية: القدرة على استقطاب دماء جديدة وتوليد كادر جديد. فالدعامتان مترابطتان، ويبدو أن "فتح" فقدت الدعامة الأولى وهذا يطرح تحدياً أمامها في وضع النقاط على الحروف بشأن جميع الذين استباحوا وفرطوا في الأموال، وفي محاولة استعادة المال المفقود، ذلك بأن السرقات لا تسقط بالتقادم. ويبدو أن الدعامة الثانية ضعفت كثيراً، لكن تنظيم "فتح" لم يفقدها بفعل ترائه الكفاحي الضخم.

"فتح" والتحويلات السياسية -

الاجتماعية

أوقفت النكبة تطور التنظيم الاجتماعي والسياسي الفلسطيني، وبفعل ذلك استمرت العلاقات القائمة على العائلة والحمولة والجهة، وبقي النظام السياسي الذي شكلته منظمة التحرير الفلسطينية و"فتح" فيما بعد، عاجزاً عن حفظ البناء الاجتماعي وبقائه وتماسكه. لقد حجزت سلطات الاحتلال التطور الطبيعي للاقتصاد والمجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع منذ سنة ١٩٦٧، وأخضعتهما لعلاقات تبعية جائرة، وبعد تأسيس السلطة الفلسطينية في سنة ١٩٩٤، حدثت على هامش التبعية تحولات اجتماعية واقتصادية يمكن عرض

توازن المنظمة وحركة "فتح". وكان لانخراط المنظمة و"فتح" في السلطة ثمن سياسي باهظ هو إضعاف المنظمة ووضعها على الرف لمصلحة السلطة المعنية بشؤون مواطني الضفة والقطاع. ووضع المنظمة على الرف كان يعني إضعاف العلاقة وخلخلتها بين أجزاء الشعب الفلسطيني، وعدم الاكتراث بمشكلات وأزمات الشتات، نصف الشعب، وعدم الاكتراث بالعلاقة مع الشعب الفلسطيني في مناطق ٤٨. إن بناء سلطة بطريقة عشوائية كان من شأنه إضافة تشويه جديد على التشويه المتراكم في بنية المنظمة، فأصبحنا أمام بنية فاسدة وأكثر تشوهاً، منفصلة عن هموم المواطنين وغير قادرة على الصمود في مواجهة الأزمات والتحديات، وقد حصدت "فتح" ومعها المنظمة الخسارة تلو الأخرى.

وما عاد الربيع يكفي لإدارة الجهاز الإداري البيروقراطي المتضخم، ولا لبناء قاعدة اجتماعية دائمة، ولا لاستقرار السلطة ومؤسساتها، وقد عاشت "فتح"، ولا تزال تعيش، أزمة مالية شديدة. ومن اللافت أنه لم يُقدّم إلى المؤتمر تقرير مالي عن أملاك الحركة وأموالها والمصير الذي آلت إليه، كما أن اللجنة المركزية لحركة "فتح"، والتي مر على انتخابها أكثر من عام، لم تقدم، حتى الآن، تقريراً مفصلاً، لأن عملية حصر أموال الحركة وأملاكها لم تنته، كما تقول اللجنة المعنية بهذه المهمة، فضلاً عن أنه يوجد الآن نقص حاد في التبرعات والمساعدات المقدمة إلى الحركة لأن الدعم تحول إلى السلطة والمنظمة مثلما يؤكد بعض الأشخاص.^(١٥) وكان مؤتمر "فتح" شكّل لجنة لحصر أملاك الحركة التي يبدو أنها دخلت في متاهة يقول بعض الناس إن سببها هو فقدان الخيوط التي كان يمسك بها الرئيس الراحل ياسر عرفات. غير أن تقارير الفساد المتراكمة لدى النائب العام والهيئة الخاصة بمتابعة

عناوينها على الشكل التالي:^(١٦)

● ارتبط الحراك الاقتصادي - الاجتماعي في الضفة والقطاع بالتمويل الدولي الذي يخدم الحل السياسي الإسرائيلي - الأميركي. وفي هذا السياق نمت أغلبية الشرائح العليا في إطار تبعي (كومبرادوري تجاري وعقاري ومالي)، وارتبط نشاطها الاقتصادي بقطاع الخدمات لا بالإنتاج المادي، فتركز النشاط الاقتصادي على الخدمات الفندقية والمطاعم والملاهي والاتصالات والسلع الاستهلاكية والقروض وتبديل العملات والعقارات.

● لم يشكل الاقتصاد في عهد السلطة قطيعة مع الاحتلال، فاستمرت العلاقات الاقتصادية والقانونية محكومة بمرجعيات وآليات التبعية، الأمر الذي أدى إلى إثراء سريع للشرائح العليا وإفكار للأكثرية، وإلى إضعاف تطور السوق الداخلية والعلاقات السلعية والنقدية التي ظلت مرهونة بدور رموز الكومبرادور والعائلات التقليدية وبيروقراطية السلطة ورجال ونساء الأعمال. وبهذا المعنى، جرى احتجاز التطور الاقتصادي والاجتماعي وإعاقة توليد آليات لترسيخ المجتمع المدني الديمقراطي.

● دعمت السلطة الشرائح القديمة الجديدة من وكلاء تجاريين ومقاولين ورجال أعمال عبر اتفاق باريس الاقتصادي وغيره من السياسات، وانخرط رموز منها في تلك العمليات ضمن شراكة أو بشكل مستقل، وتحولت السلطة إلى جسر ومظلة تلتقي عندها الشرائح العليا المتنفة. فأصبحت السلطة رب عمل لـ ١٤٣,٠٠٠ موظف يضاف إليهم ٣٠,٠٠٠ موظف يعملون مع رب عمل آخر هو الحكومة المقالة في غزة، وتشكلت شريحة جديدة من الطبقة الوسطى الحديثة تضم الوظائف العليا في السلطة وإدارة المنظمات غير الحكومية وأصحاب الاختصاص والمهن الحرة. والسلطة تنفق ٤,٥ مليارات دولار يتم إدخال نصفها من الموارد الداخلية فقط، وما

تبقى تجري تغطيته من المانحين ارتباطاً بأجندة سياسية.

● أدى التشوه الاقتصادي إلى تشوه اجتماعي، فتداخلت الأنماط القديمة والحديثة، وانتشرت علاقات ما قبل رأسمالية كالتائفة والتعصب الديني والعشائرية والعائلية والأبوية والذكورية والاستزلام، ولم يفرز الوضع الاجتماعي الجديد أي أطر بورجوازية تنويرية أو ليبرالية فكرية، وإنما تداخلت الولاءات السلطوية بالعائلية والعشائرية والجهوية والطبقية، وأصبحت القضايا الحياتية في مواجهة القضية الوطنية، وسادت ثقافة المصالح الشخصية والنفاق والفساد والواسطة والمحسوبية والإحباط والنزعة الاستهلاكية. وساهم التشوه الاقتصادي - الاجتماعي من ناحية أخرى في تفكيك الأركان الأهم في المجتمع السياسي كالحركة النقابية والحركة النسوية وقوى اليسار، وفي تراجع قيم التنوير والديمقراطية والعقلانية والحدثة. ما ورد أعلاه يسلط الضوء على اقتصاد فلسطيني ريعي غير منتج وتابع للاقتصاد الإسرائيلي بالإرغام والتكيف. فالقوى الاجتماعية النافذة اقتصادياً هي شرائح تضم الوكلاء التجاريين والمقاولين ورجال الأعمال ومراكز القوى من بيروقراطية السلطة، أي نخباً اقتصادية في الضفة، وأخرى في غزة. وهذه السلطة هي سلطة "فتح" بصرف النظر عن الظلم الذي لحق بإرثها النضالي وبقاعدته العريضة، وهي الحاضنة والراعية لتلك التحولات الاقتصادية - الاجتماعية التي تعيد صوغ المجتمع وثقافته بما يتلاءم مع مصالحها. ولا يمكن للنشاط الاقتصادي الاجتماعي السياسي والأمني أن يكون بهذا المستوى من التبيلور، بمعزل عن السلطة المحسوبة على "فتح"، والتي تشارك فيها مراكز قوى وأجهزة أمن فتحاوية أيضاً: مراكز قوى فتحاوية، وتدخلات خارجية محمولة دفعت في اتجاه انفصال الهيئات

نشأت بنى تنظيمية مركزية تقوم على احتكار القرار، وترتب على ذلك نشوء نمط أبوي جديد يتولى الإدارة السياسية بشكل فردي، على حساب تنمية المهارات التنظيمية. وقد قطعت الأبوية والمركزية الطريق على نمو مراكز منافسة أو شركاء أقوياء، فنشأت عدة أجهزة ودوائر موازية داخل تنظيم "فتح" كان هدفها إضعاف الشركاء وتفطيت مراكزهم. وكان النظام الأبوي أظهر ريبة عميقة تجاه القاعدة الجماهيرية، وتجاه أي بنية مؤسساتية ربما تضعف التحكم والسيطرة.

لقد أدى هذا النوع من السياسة التنظيمية إلى قيادة التنظيم من دون الاعتماد على هيئات تنظيمية وسيطة، وإلى قيادة الجماهير من دون الاعتماد على التنظيم والمنظمات الجماهيرية، وأفضى هذا المفهوم إلى إسناد النقابات والاتحادات والروابط الاجتماعية إلى موظفي الأجهزة المتفرغين. وكان خالد الحسن وصف الوضع التنظيمي الداخلي لحركة "فتح" بـ "عبقرية الفشل" التي اتسمت بمقاومة العمل الجماعي، وبالولاء والشك والاتهام، وعدم الثقة بأي بنية تنظيمية أو مؤسساتية، والسعي لتفتيت أي بنية تتحدى القرار الأبوي. ولذا، جرى تركيز عدد من الدوائر في يد القائد العام، ودُمجت الأقسام العسكرية والمالية كي تكون تحت السيطرة، واستُعيض عن الدوائر بتدفق الأموال المستمر إلى المؤيدين والشبكات السرية ووسائل الإعلام والمؤسسات.^(١٨)

افتقد تنظيم "فتح" صيغة تنظيمية تستوعب الطاقات المتدفقة، مع أن عضوية التنظيم مفتوحة، تنطبق على أي شخص ولا تنطبق عليه في آن واحد. فالإطار أشبه بملتقى شعبي متعدد السياسات والأفكار والأمزجة والولاءات، يتحرك بصيغة "فزعة" في المناسبات والأحداث الكبيرة، كما أن "فتح" باتت تنظيمياً يوحد الرموز القائد الأب الذي يمسك بجميع الخيوط الإدارية والمالية، وخصوصاً بعد العودة إلى

القيادية الفتحاوية عن قاعدة التنظيم وجسمه، والذي تُرك نهياً للتدخلات من كل حذب وصوب، مترافقاً مع تعزيز علاقات مراكز القوى بالشرائح البورجوازية الجديدة القديمة وبمشروع سياسي يختلف عن برنامج "فتح". لقد أنتج التحول الاجتماعي - الاقتصادي منظومة قيم التخلف والرجعية والتعصب الديني وثقافة الاستهلاك والقروض والتطبيع مع الاحتلال، كما أن استخدام "فتح" كغطاء، والتدخل الخارجي في شؤونها، قطعاً شوطاً طويلاً وحققاً نتائج خطيرة، لكن ما زال أمام قوى الاستخدام من داخل "فتح" وخارجها أشواط أخرى في سياق مأسسة السلطة وتكييفها مع الحل السياسي الأميركي - الإسرائيلي، ولا تزال احتمالات الاعتراض الفتحاوي على تغيير هويتها ودورها الوطني التاريخي قائمة أيضاً وتؤخذ في الحسبان.

بنية "فتح" التنظيمية وقدرتها

على الاستجابة لتحديات المرحلة

كل شيء يعود إلى البدايات، فالعقيدة التنظيمية التي اعتمدها قيادة "فتح" وهي في أوج صعودها، استبعدت دمج الجماهير في بنى سياسية منظمة قادرة على إنتاج الموارد المالية، وعلى تمكين الحركة الوطنية من إشراك القطاعات الواسعة والعريضة من الجماهير وتحويلها إلى طاقات شعبية منظمة تشارك في صوغ القرارات وفي الرقابة والتصويب أيضاً. عوضاً عن ذلك اندفعت حركة "فتح" نحو بناء الأجهزة والمؤسسات العسكرية والإدارية والمالية ذات البنى البيروقراطية التي تغلق الأبواب أمام المشاركة الجماهيرية المنظمة، وتحجز نمو الاتحادات الشعبية والنقابات العمالية والمهنية وتطورها. لقد اختارت "فتح" سياسة التفرغ (لعشرات الآلاف من العناصر) بدلاً من تعبئة القاعدة الاجتماعية،^(١٧) ومن هنا

يربط بينهما أي رابط، وإنما ظهرا كأنهما على طرفي نقيض: فقد انبثقت صيغة كتائب شهداء الأقصى التي كان لها فاعلية مميزة في المقاومة، لكن دورها تراجع بعد منع وصول الأموال إليها عبر مالية السلطة، كما أن جزءاً من "فتح" خاض الانتفاضة ببسالة، وتبين أن الحركة ما زالت تملك إمكان التأثير في المسار العام، وأن رصيدها الثوري والوطني لا يزال يفعل فعله على الرغم من التحولات الكبيرة. غير أن افتقادها استراتيجيا أو رؤية سياسية محددة تعبئ بها التنظيم، جرّها إلى خدمة أجنداث أخرى، من خلال تكتيكات استهداف المدنيين الإسرائيليين خارجياً، وقمع الغناء والفنون، وإكراه المجتمع بمفاهيم متزمتة، وتبني الخطاب الشعبوي التهييجي داخلياً. فخرست "فتح" الانتفاضة، وخسرت قائدها وزعيمها لمصلحة الاتجاه الإسلامي، وأظهرت فوضى عارمة بعد استشهاد عرفات.

● خسارة الانتخابات: خسرت "فتح" ثلاث جولات في الانتخابات المحلية خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، وكان أعضاء المجلس التشريعي الفتحاويون انحازوا إلى مصلحة نظام الدوائر الانتخابي، لأنه يمنحهم فرصة الفوز الفردي على حساب فوز تنظيمهم، وجاءت النتيجة خسارة تنظيمية وفردية. واندلع نزاع داخل التنظيم أجهض الانتخابات التحضيرية الفتحاوية للمجلس التشريعي الثاني، وتمثلت الأزمة في ترشح أعضاء كثيرين بشكل مستقل على حساب الأصوات التي تأتي لقائمة "فتح". ويمكن القول إن مراكز القوى، والانفلات الأمني، والتمرد على سياسة التنظيم، وفساد الرموز، وعدم القيام بأي إصلاح، ورغبة الجمهور وجزء من التنظيم في معاقبة قيادة "فتح"، أمور كلها ساهمت في هزيمة "فتح" وفوز "حماس".

● الانهيار في غزة: يشير تقرير لجنة التحقيق في انقلاب غزة إلى انقسام "فتح" إلى

الوطن. فقد اعتمد الرئيس على مفاتيح التنظيم وعلى هرمية عشائرية مفاتيحها عدد من الأبوات الذين ارتبطوا بشبكة من الزبائن والمريدين ممن جرى الاعتماد عليهم كقناة للقاعدة الشعبية، والذين ينظمون الولاءات والنفوذ لقاء امتيازات.^(١٩) وهكذا، دخلت السياسة التنظيمية طوراً جديداً بعنوان "قائد وشعب"، الأمر الذي أحبط ظهور أي أشخاص من شأنهم أن يتحدوا الوضع القائم، ومنع صعود جيل جديد من الكوادر والقادة. فمفوضية التعبئة والتنظيم لم تعمل في الضفة والقطاع حتى سنة ٢٠٠٠، وجرى إهمال استقطاب الأعضاء والأنصار الجدد كما كان يحدث في السابق، أما اللجنة المركزية والمجلس الثوري واللجنة الحركية العليا فتوقفت عن الاجتماع إلا موسمياً، وتوقف عقد مؤتمر "فتح" منذ سنة ١٩٨٩ حتى سنة ٢٠٠٩. وبقي النظام الأساسي لحركة "فتح" على حاله قرابة أربعين عاماً من دون تجديد أو تطوير، وهو نظام يحوي نصوصاً جامدة وغير ديمقراطية، وجرى تجاوزه في المحطات السياسية الكبيرة، ومع ذلك بقي النظام الداخلي على حاله.^(٢٠) وجاء ضعف هيكلية "فتح" وجمودها لمصلحة السلطة.

محطات اختبار التنظيم

● الانتفاضة الثانية: انتقل تنظيم "فتح" من حالتَي السكون والاستيعاب في السلطة والأجهزة الأمنية، إلى الانتفاض، والمنتفضون هم أعضاء كادرات التنظيم الذين لم يُدمجوا في السلطة، وبعض منتسبي الأجهزة الأمنية والشرطة، الذين لحقت بهم خسائر فادحة. وشمل الاستقطاب الجديد للجنة الحركية العليا (بقيادة مروان البرغوثي)، وكادراً وسيطاً، وأعضاء "فتح" وأنصارها، بينما بقيت اللجنة المركزية والمجلس الثوري ساكنين على حالهما، وهذا "تقسيم عمل" بين مستويين لا

خلافاً لذلك، فقد جرى قطع الطريق على التغيير والتصويب قبل عقد المؤتمر، وتمت هندسة المؤتمر من خلال التحكم في عضوية المشاركين، إذ رُفِع عدد الأعضاء من ١٥٥٠ عضواً إلى ٢٣٧٢ عضواً بعد أن تجاهلت لجنة الطعون ولجنة العضوية معايير العضوية، فحشرت في السجلات أسماء زوجات وحراس وسائقين وأصدقاء.^(٢٣) لقد ذهب أحدهم إلى المؤتمر صديقاً (مراقباً) وإذا به ينجح في عضوية المجلس الثوري! علماً بأن عضوية المؤتمر تشترط مرور خمسة أعوام على العضوية في التنظيم، كما أن اللجان الأمنية عملت بموازاة لجان العضوية فقامت بدراسة وغرلة ووضع قوائم سود من آلاف الأسماء غير المرغوب فيهم، وشعر كثيرون من الناشطين على الأرض بأن العملية مفبركة،^(٢٤) فضلاً عن أنه تم التخلي عن جدول الأعمال الرسمي بعد الافتتاح، وظل أكثر من نصف المندوبين خارج القاعة لحشد الدعم الانتخابي، وهذا كان النشاط الأبرز لمتعهدي الأصوات. ولم يحاسب المؤتمر المتهمين بالتقصير والفساد، ولا المسؤولين عن الهزائم وتبديد أموال التنظيم، ولم يكثر بتقديم وثيقة سياسية أو بإصلاح النظام الداخلي. وأخيراً انتُخبت اللجنة المركزية والمجلس الثوري الجديدان، وعبرت نتائج المؤتمر عن التحولات الاجتماعية - الاقتصادية داخل المجتمع، وعن تحولات التنظيم السابقة، ونجحت مراكز القوى في صوغ الهيئات الجديدة وكان من أبرز مظاهرها التمثيل القوي للشخصيات الأمنية والعسكرية (٦ أعضاء لجنة مركزية من الـ ١٩ المنتخبين)، وتدني تمثيل الشتات بمستوى غير مسبوق (٤ أعضاء لجنة مركزية من ١٩ عضواً)، وهو التدني الذي سيؤثر في المكانة السياسية لـ "فتح" بين الشتات، ويعبر عن ضعف الالتزام بقضية اللاجئين.^(٢٥) أما تمثيل غزة فأبقى على المسؤولين عن الهزيمة الذين غادروا القطاع في اللحظة

ثلاثة تيارات بأجندات مختلفة، وإلى شخصنة القضايا الوطنية والحركية، وإلى تقاعس اللجنة المركزية عن تحمل المسؤولية وانطواء بعض أعضائها أو اعتكافهم، وتقديم بعضهم الآخر الذرائع لحركة "حماس" ومشروعها. لقد غاب التنظيم من رأس الهرم ومراكز القوى والمستويات التنظيمية والقيادات العسكرية، وشمل الغياب المجلس الثوري الذي لم يتعرض للوضع في قطاع غزة في اجتماعه قبل شهر من الانقلاب. ونجحت "حماس" في اختراق الأجهزة الأمنية حين استوعبت هذه الأجهزة ١٥,٠٠٠ عنصر بينهم نحو ٧٠ ضابطاً من "حماس". ويخلص التقرير إلى القول إن قيادة "فتح" كانت مغيبة الدور والفعل والحضور، ولم تنتج رؤية لمواجهة المصير،^(٢٦) كما أن قاعدة "فتح" كانت عرضة لاستقطاب سياسي في غياب استراتيجية وطنية، فهناك استراتيجيتان متداولتان، الأولى للإسلام السياسي ("حماس")، والثانية للحل الأميركي. ولما كان الاستقطاب لمصلحة الحل الأميركي متعزراً لافتقاده أي صدقية بسبب الانحياز السافر إلى إسرائيل، فقد حدث الاستقطاب لمصلحة الإسلام السياسي بشكل أو بآخر. وساهم غياب القيادة وانسحابها من قطاع غزة قبل الانقلاب، بدور كبير في الانهيار، فضلاً عن استفحال الروابط العشائرية على حساب الالتزام التنظيمي وتغليب الولاءات الفردية والعائلية على الولاء للتنظيم.^(٢٧) ولحقت بحركة "فتح" هزيمة تنظيمية وسياسية وعسكرية جاءت بعد الهزيمة في الانتخابات التشريعية والمحلية، وقبلها هزيمة الانتفاضة الثانية.

● المؤتمر السادس لحركة "فتح": كان من المفترض أن يتوقف المؤتمر عند الهزائم الثلاث الأنفة الذكر، فيقدم خطاً وتصورات لتجاوزها، وخصوصاً أن كثيرين عولوا على إعادة بناء التنظيم وإجراء مساءلة ومحاسبة للمسؤولين عن الهزائم وعن تبديد أمواله، لكن ما حدث كان

للجهاز لا لمجلس الطلبة، وفي ظل سيطرة الجهاز على المجلس يفقد الأخير مبرره المهني وتتدمر الديمقراطية داخله. وهذا ما يحدث أيضاً في المؤسسات الأخرى حيث يُبطل الأمن المهنية والديمقراطية معاً وفي آن واحد، فقد تحكمت أجهزة الأمن في عضوية مؤتمر "فتح"، وأثرت بشكل ملموس في نتائجه وفي الهيئات المنتخبة، كما جرى التحكم في نقابة الصحفيين واتحاد الكتّاب ليس اتباعاً للنمط الاحتوائي المعهود فحسب، بل بوضعها في قبضة التحكم التي تأتي على البقية الباقية من استقلالهما المهني والوظيفي أيضاً. وحالة الاتحادات الشعبية والمنظمات الجماهيرية والنقابات ليست بأفضل من حالة القاعدة التنظيمية لحركة "فتح" التي جرى تفكيكها واستقطاب أو استخدام أجزاء منها.

وجاء تأجيل انتخابات المجالس المحلية مفاجئاً وصادماً لأن السيطرة والتوجيه الأمنيين غير مكتملين كما يبدو، ذلك بأن قوة العشائر كانت أقوى من آليات السيطرة الجديدة، وكانت مقاومة التنظيم الذي استُبعد من المؤتمر فاعلة وحاضرة، الأمر الذي يشير إلى إمكان الاعتراض، وإلى فتح مجرى آخر في الصراع على "فتح"، ولا سيما إذا ارتبط العمل بنضال ديمقراطي حقيقي خارج البنية العشائرية العائلية والأجهزة الأمنية. إن غياب أو ضعف الاتجاه الديمقراطي خارج "فتح" وداخلها، يقودان إلى إحدى نتيجتين، تتمثل الأولى في نجاح تحويل "فتح" واستخدامها وتوظيفها في المشروع السياسي الأميركي، بينما تتمثل الثانية في نجاح "حماس" التي تتنافس على البنية العشائرية، وعلى أجهزتها الأمنية التي تفرض سيطرة أشد، وتدفع نحو التحولات الرجعية داخل المجتمع، وتخدم بالتالي المشروع السياسي الأميركي بطريقة غير مباشرة.

ولا تزال "فتح" هي القوة المهيمنة على

الحرية، وجاءت اللجنة المركزية خالية من وجود المرأة وتمثيلها اللذين كانا في المجلس الثوري هزيلين، الأمر الذي يشير إلى هيمنة ذكورية محافظة تتناغم مع التحولات الرجعية داخل المجتمع. لقد رسّم المؤتمر انفصال القيادة عن قاعدة التنظيم وعن بقايا الهياكل السياسية والاجتماعية للقاعدة الشعبية، وتحديدًا عن الجيل الشاب الذي شارك في الانتفاضة. لقد سيطرت القيادات العليا (مراكز القوى) والمصالح العائلية والعشائرية، وبهذا قطع المؤتمر الطريق على الإصلاح وعبّد طرقاً أخرى أخطرها: "أن يرث الحركة فئة من أصحاب النفوذ والمال والسطوة الأمنية للعمل باسم 'فتح' وتحت راياتها." (٢٦) ولا يوجد حتى الآن مجرى آخر لإعادة بناء "فتح" ديمقراطياً ووطنياً، فالصراع على الحركة يتعاضم من أجل استخدام تاريخها ورصيدها النضالي في خدمة مصالح ومشاريع متعارضة مع مشروعها الوطني.

خطر تحول أجهزة الأمن إلى مرجعية تنظيمية

إن التحول الأخطر في آليات عمل "فتح" التنظيمية قبل المؤتمر وبعده، هو التدخل الأمني وتحوّل أجهزة الأمن إلى مرجعية للتنظيم داخل المؤسسات، خلافاً لما هو متبع في العمل الديمقراطي، أي استقلال الأمني عن السياسي، ووضع المستوى الأمني في خدمة السياسي. فما يحدث هو العكس، إذ يسيطر الأمني على السياسي ويفرض مرجعيته عليه في كل مؤسسة ونقابة ومجلس، مترافقاً مع التدخلات الخارجية في بناء الأجهزة الأمنية وفي أدائها على الأرض. وهنا ينفصل تمثيل "فتح" عن الجسم الذي من المفترض أن يمثله، ويصبح عبئاً عليه، فعندما يكون عضو مجلس الطلبة عضواً في جهاز أمني يكون ولاؤه

أعضاء يعملون من أجل الإصلاح وقطع الطريق على تحولات أكثر خطراً؟ هذا هو حال الشرعية الفلسطينية التي تحولت إلى نظام عربي جديد في أسوأ حالاته. إن بقاء الشرعية مسألة في غاية الأهمية، والإصلاح هو الذي يصونها ويطورها ويخرجها من نظام "الكوتا" الذي عطل كل عمل من أجل الإصلاح، لكن الإصلاح لا يكون بالقفز على الشرعية والانقلاب عليها واستبدال كوتا بأخرى. ■

المنظمة ومؤسساتها، وإذا كانت حالها على هذا المستوى من السلبية كما رأينا، فكيف سينعكس ذلك على مؤسسات المنظمة؟ لقد كان المجلس الوطني إطاراً فضفاضاً أقرب في تشكيلته إلى المؤتمر الوطني منه إلى برلمان الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من ذلك ظل معطلاً منذ سنة ١٩٩٦، باستثناء اجتماع يتيم للبت في قضية تعديل الميثاق. والسؤال هو: هل "فتح" بوضعها وتحولاتها مؤهلة لإصلاح المنظمة ومؤسساتها؟ هل يوجد كتل أو مجموعات أو

المصادر

- (١) يزيد صايغ، "الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩ - ١٩٩٣" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٢).
- (٢) المصدر نفسه.
- (٣) المصدر نفسه.
- (٤) رشيد الخالدي، "الفص الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة"، ترجمة هشام عبد الله (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨). وقد ناقش ماهر الشريف الكتاب في "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٨٠/٨١ (خريف/شتاء ٢٠٠٩)، ص ٢٤٠ - ٢٤٩.
- (٥) أحمد نظير الأتاسي، "رداً على عزمي بشارة" (١٦/١١/٢٠١٠). في موقع "الأوان" الإلكتروني: <http://www.alawan.org/>
- (٦) "تقرير الشرق الأوسط: فلسطين، إنقاذ فتح" (١٢/١١/٢٠٠٩). في موقع "مجموعة الأزمات الدولية" الإلكتروني: <http://www.crisisgroup.org/ar.aspx>
- (٧) صايغ، مصدر سبق ذكره.
- (٨) "تقرير الشرق الأوسط..."، مصدر سبق ذكره.
- (٩) عبد الإله بلقزيز، "حركة فتح أمام مفترق طرق" (٢٧/١٢/٢٠٠٥). في موقع "التجديد العربي" الإلكتروني: <http://www.arabrenewal.info/>
- (١٠) صايغ، مصدر سبق ذكره.
- (١١) "تقرير الشرق الأوسط..."، مصدر سبق ذكره.
- (١٢) صايغ، مصدر سبق ذكره.
- (١٣) محمد مشاركة، "أزمة فتح ومنظمة التحرير: رؤية من الداخل" (١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧). في الموقع الإلكتروني: <http://mash.maktoobblog.com>
- (١٤) جميل هلال، "البنية التنظيمية الفكرية لمنظمة التحرير"، وثيقة غير منشورة، ١٩٩١.
- (١٥) أمين مقبول، "فتح تعاني من أزمة مالية"، "القدس العربي"، ٢١/٦/٢٠١٠.
- (١٦) غازي الصوراني، "التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة: رؤية نقدية" (رام الله: الطبعة الثانية، ٢٠١٠).
- (١٧) هلال، مصدر سبق ذكره.

- (١٨) صايغ، مصدر سبق ذكره.
- (١٩) محمد مشاركة، "أزمة حركة فتح" (٢٠٠٦/٣/٣)، في موقع "أجراس العودة" الإلكتروني:
<http://ajrasal3awda.ahlamontada.net/>
- (٢٠) ممدوح نوفل، "أزمة الحزب القائد بلغت ذروتها"، "الأيام"، ٢٤/٧/٢٠٠٤.
- (٢١) "تقرير لجنة التحقيق في انقلاب حماس في غزة برئاسة عضو اللجنة المركزية الطيب عبد الرحيم"، ٢١/٢/٢٠٠٨، في موقع "وكالة فلسطين برس للأخبار" الإلكتروني:
<http://www.palpress.co.uk/arabic/>
- (٢٢) مهند عبد الحميد، "الانهيار"، "الأيام"، ١١/٣/٢٠٠٨.
- (٢٣) "تقرير الشرق الأوسط..."، مصدر سبق ذكره.
- (٢٤) المصدر نفسه.
- (٢٥) المصدر نفسه.
- (٢٦) عريب رنتاوي، "الولايات المنتهية الفلسطينية"، "الدستور" (الأردنية)، ١٣/٦/٢٠١٠.

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الحكم المصري في فلسطين

١٨٣١ - ١٨٤٠

خالد محمد صافي

٤٢٣ صفحة ١٤ دولاراً